علم اصول الفقه

معانی حرفی ۱۳-۱۱-۹۴ ۶۱

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

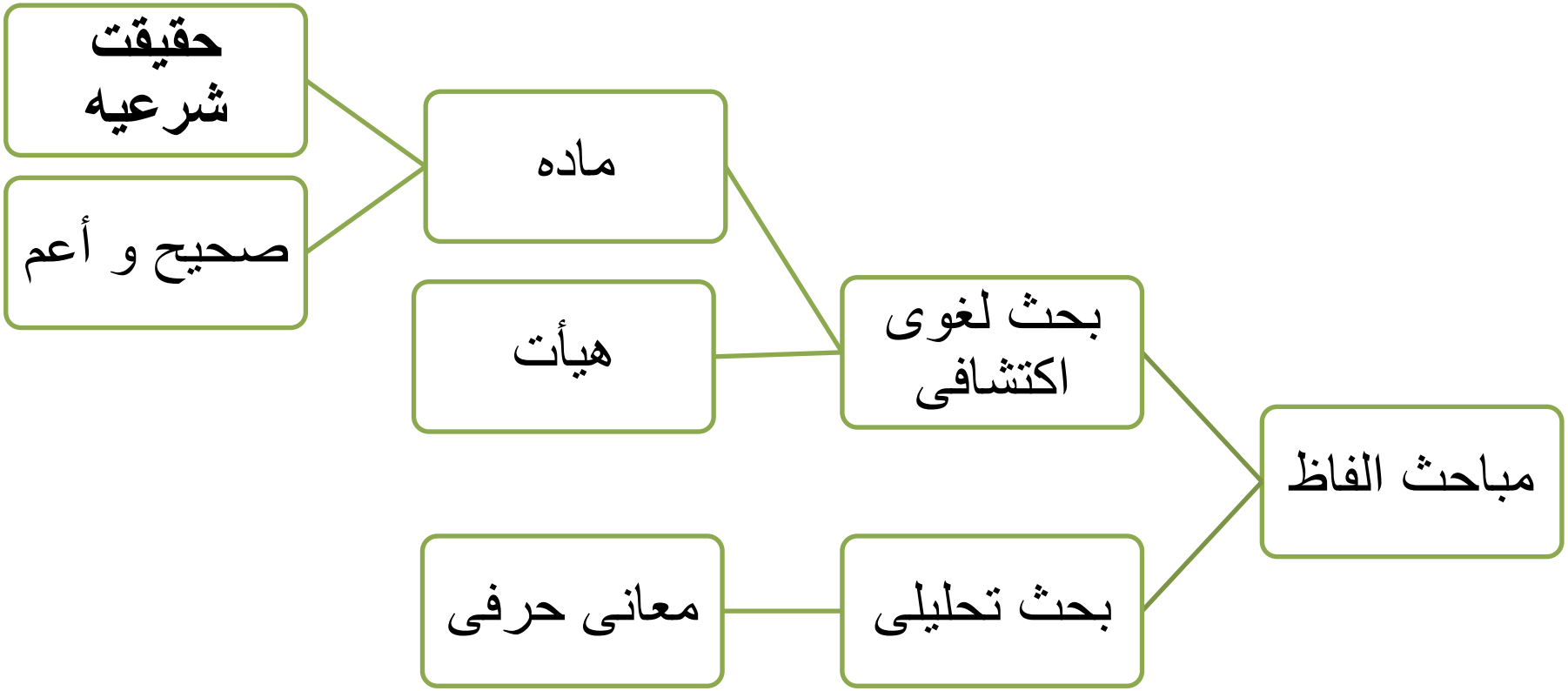

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

البحوث اللفظية التحليلية

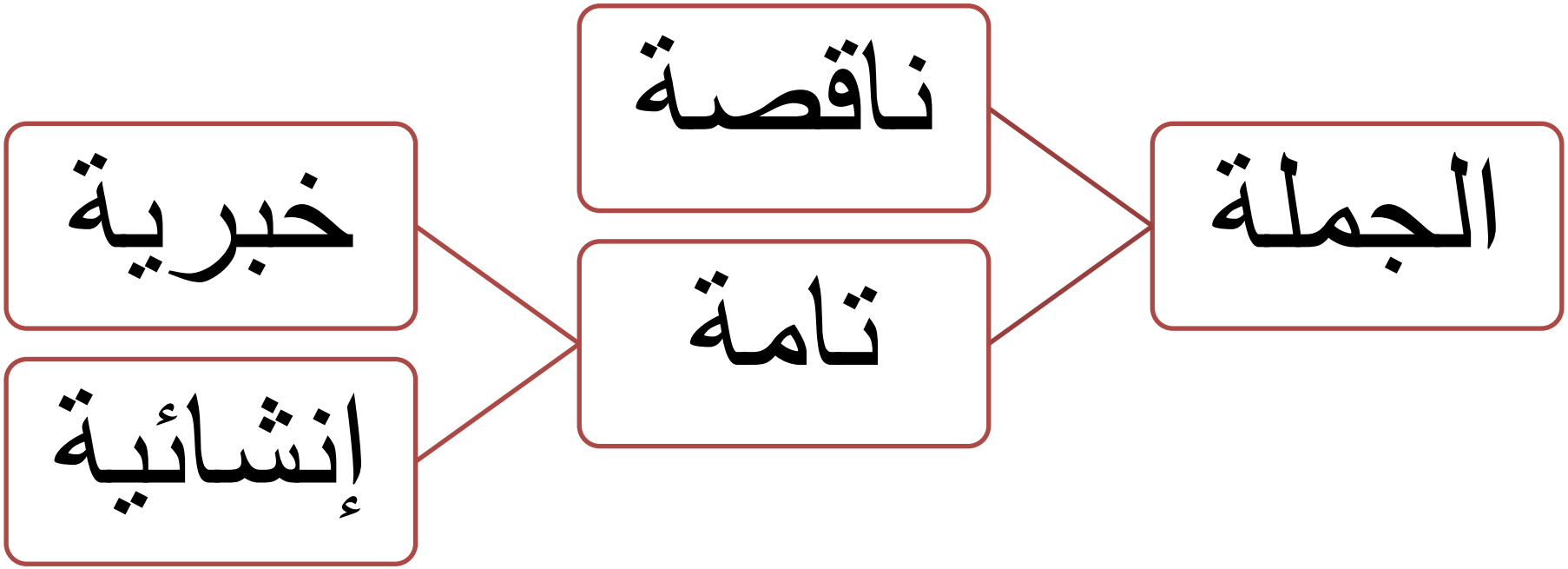

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٤- مفاد الجملة الشرطية

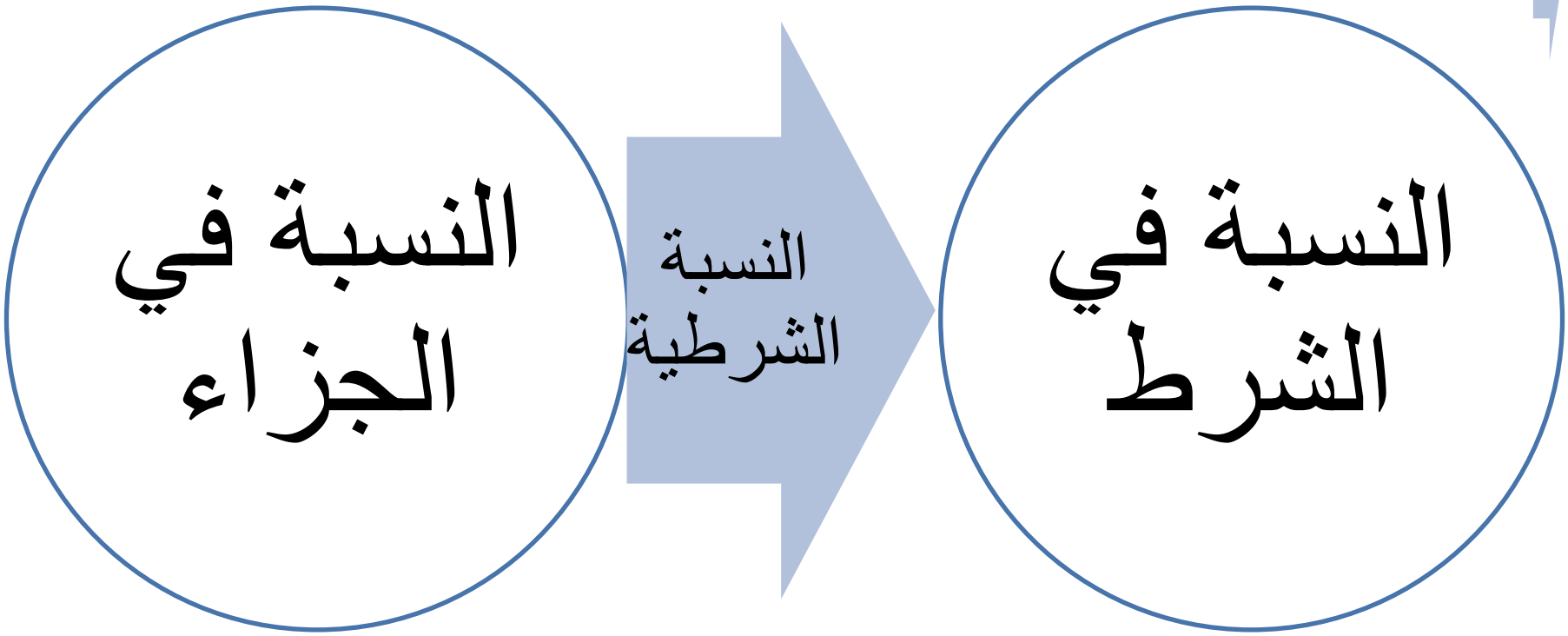

٤- مفاد الجملة الشرطية

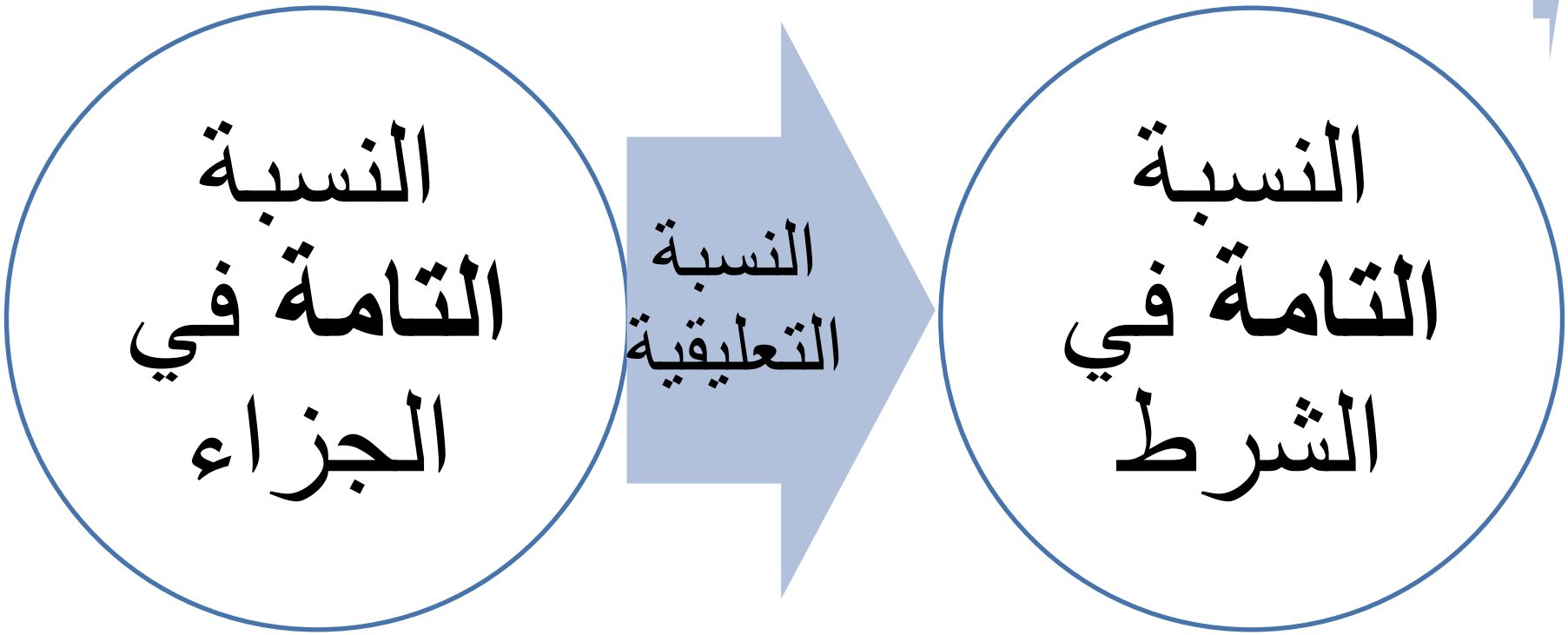

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٢- الهيئات الإفرادية

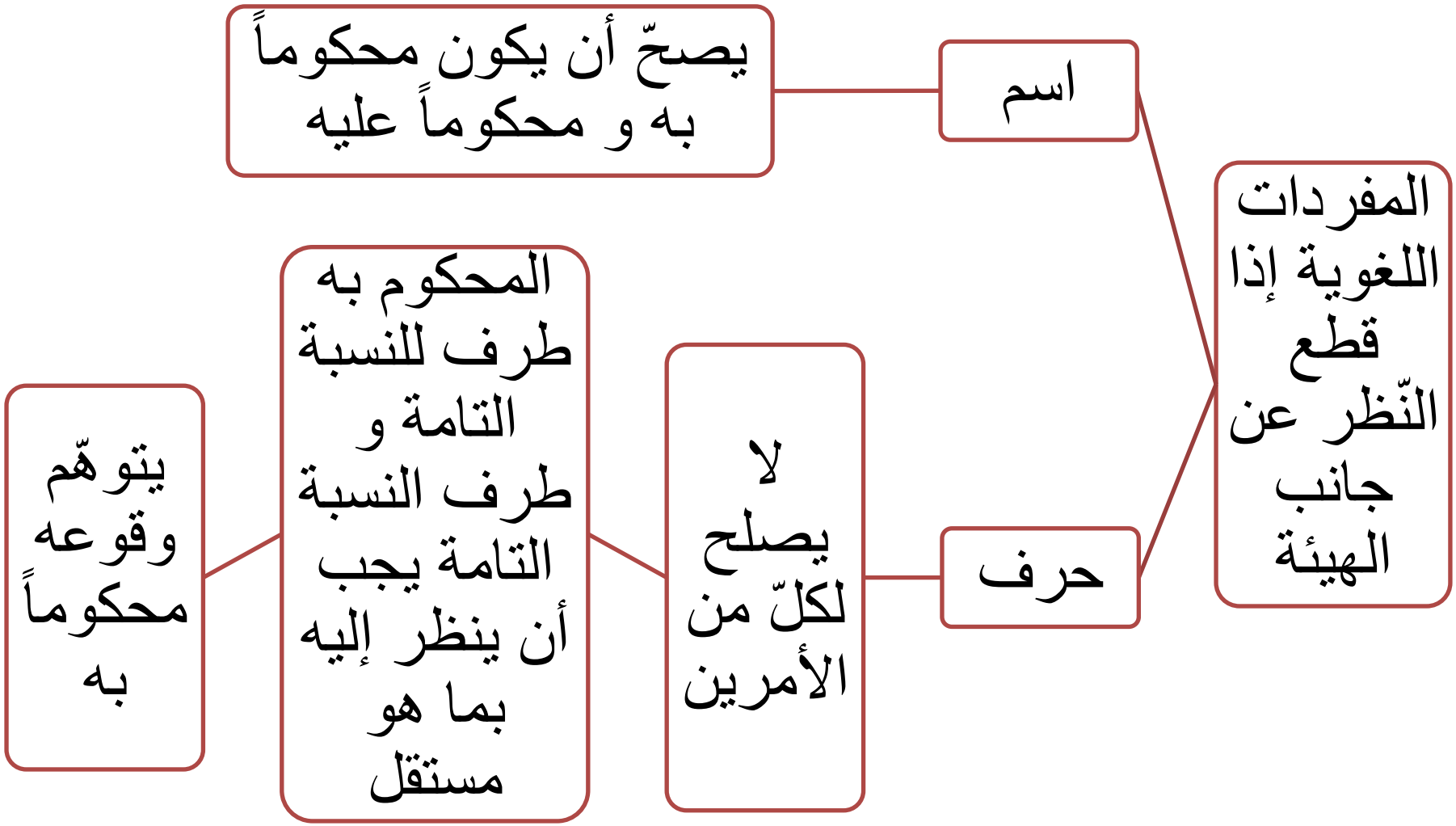

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

- و هذا هو السرّ الفنى لما اتَّفق عليه النحاة من تقدير مفهوم اسمى فى أمثال المقام على نحو تعود الجملة المذكورة إلى قولنا «الرّجل كائن فى الدار» ليعطى لكلّ من النسبتين حقّها بدون محذور.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

صفت و موصوف

رجلٌ عالمٌ

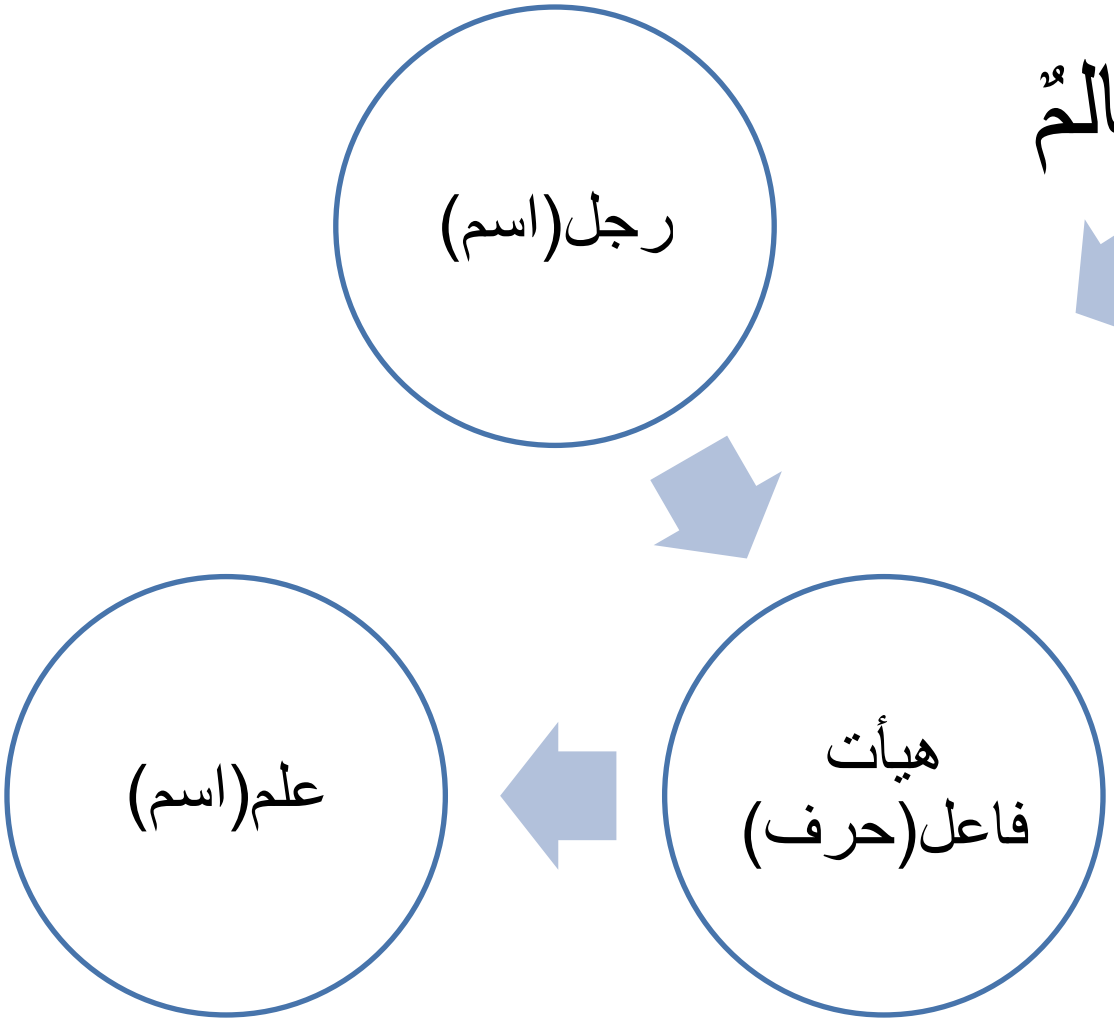

جمله اسميه

زید عالمٌ

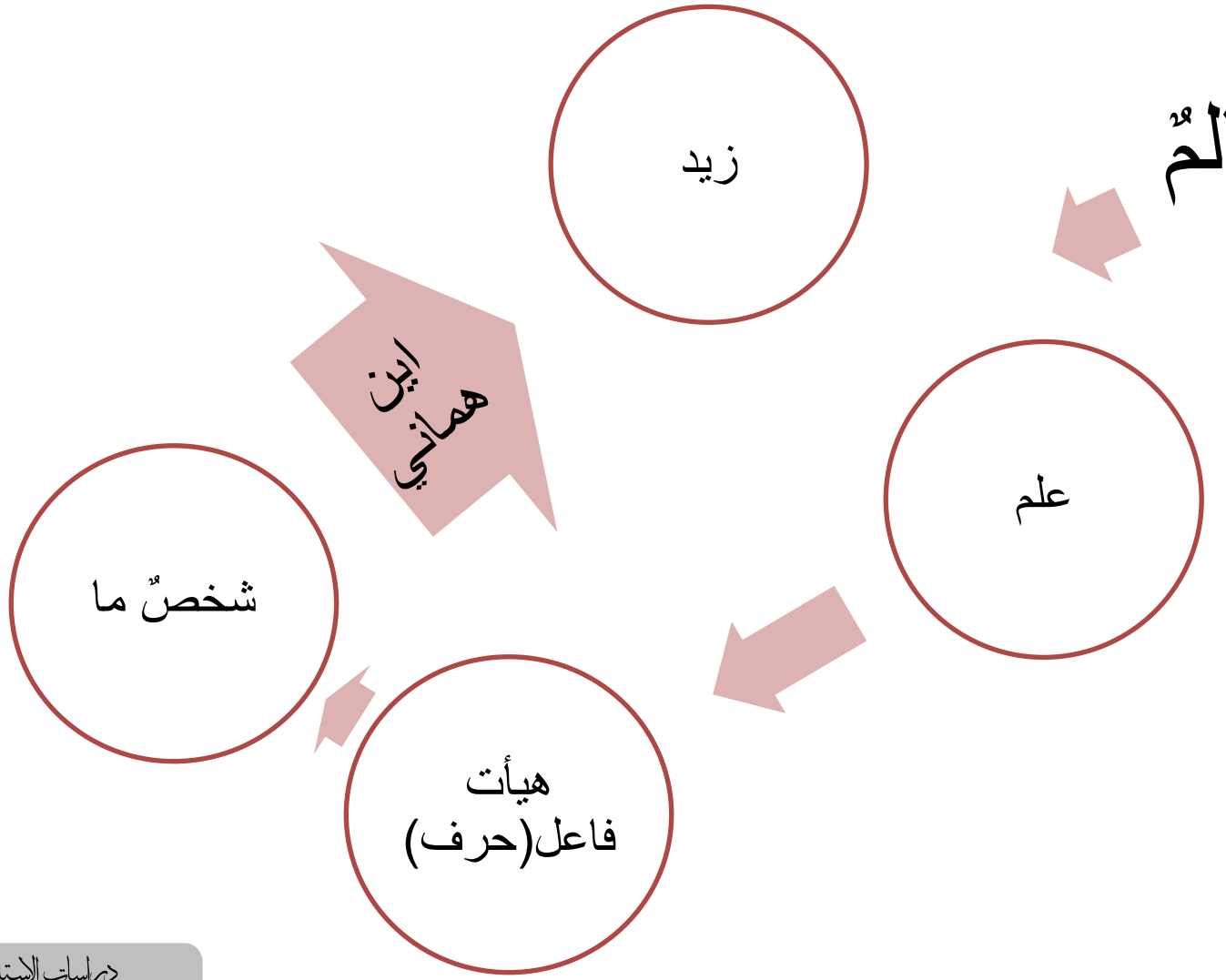

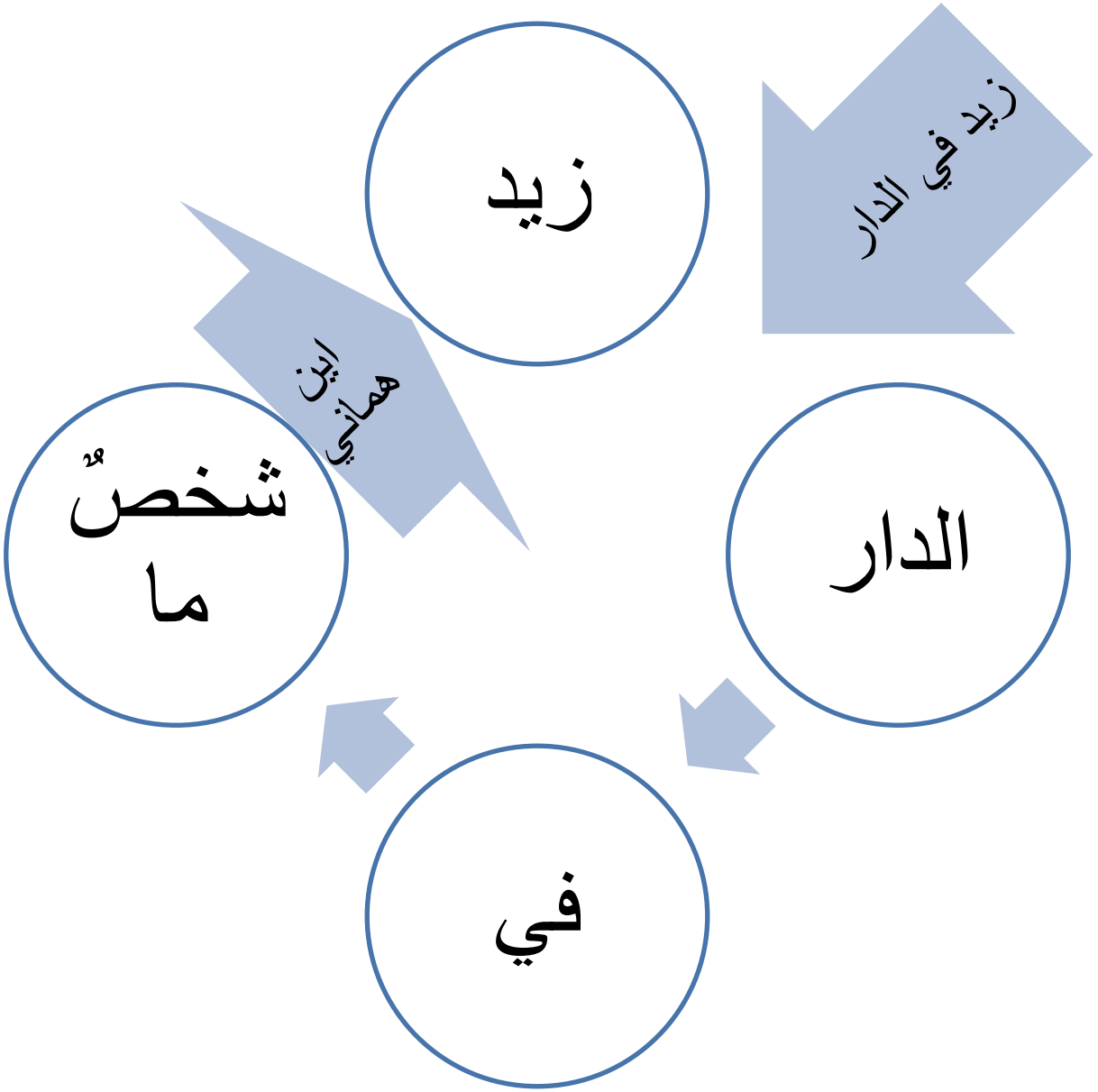
زيد
زيد في الدار
الدار
في
اين هماني
شخصٌ ما

٢- الهيئات الإفرادية

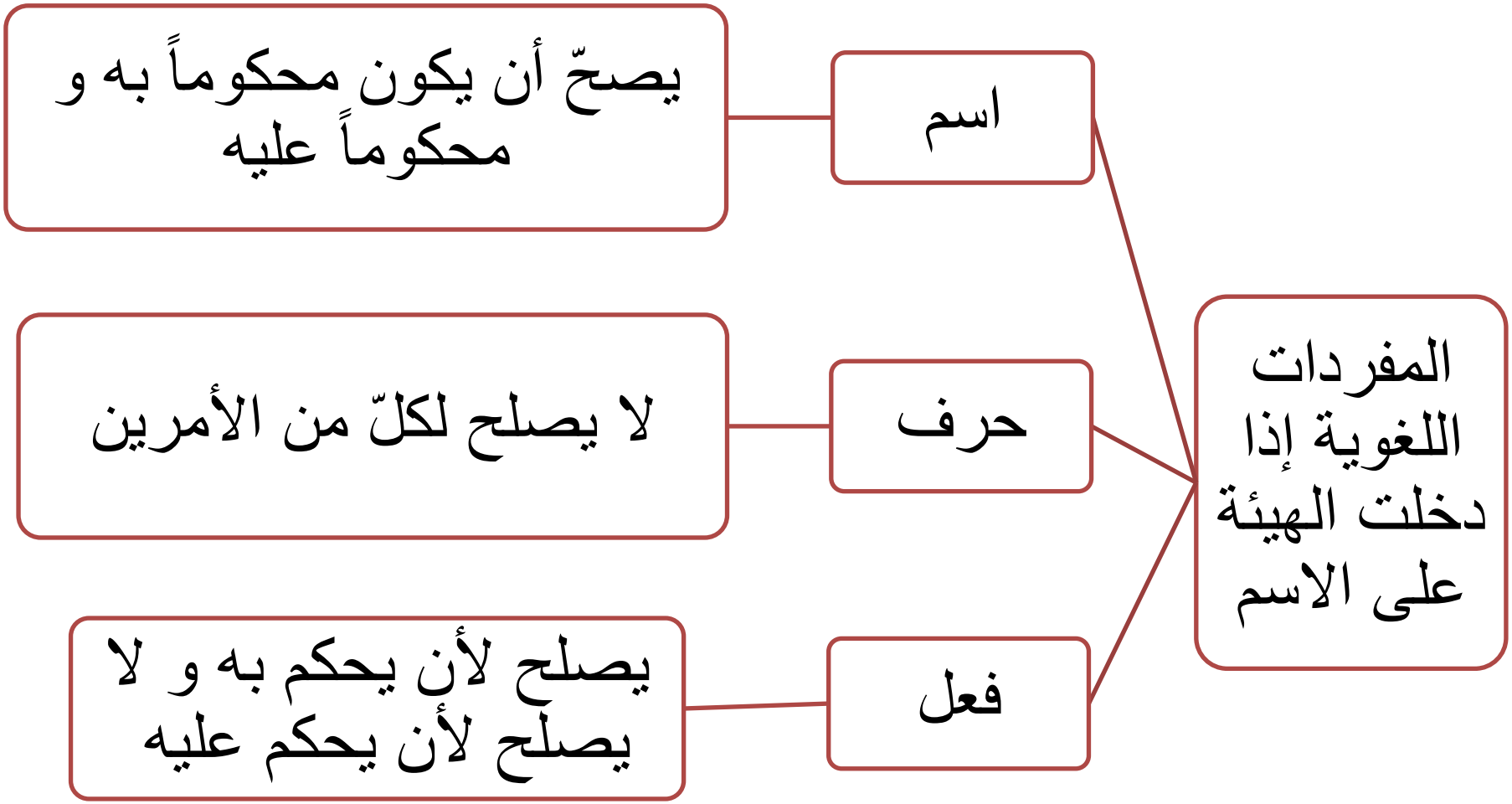

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

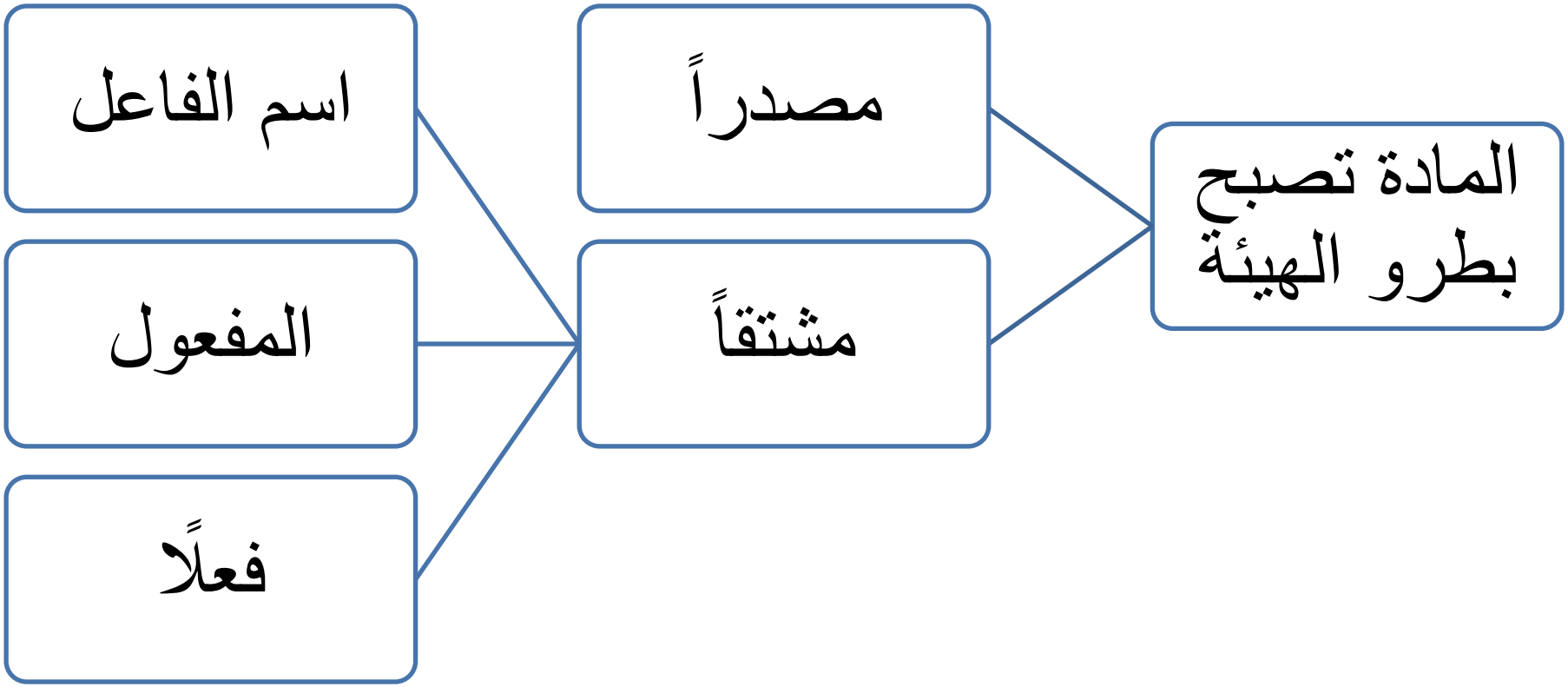

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

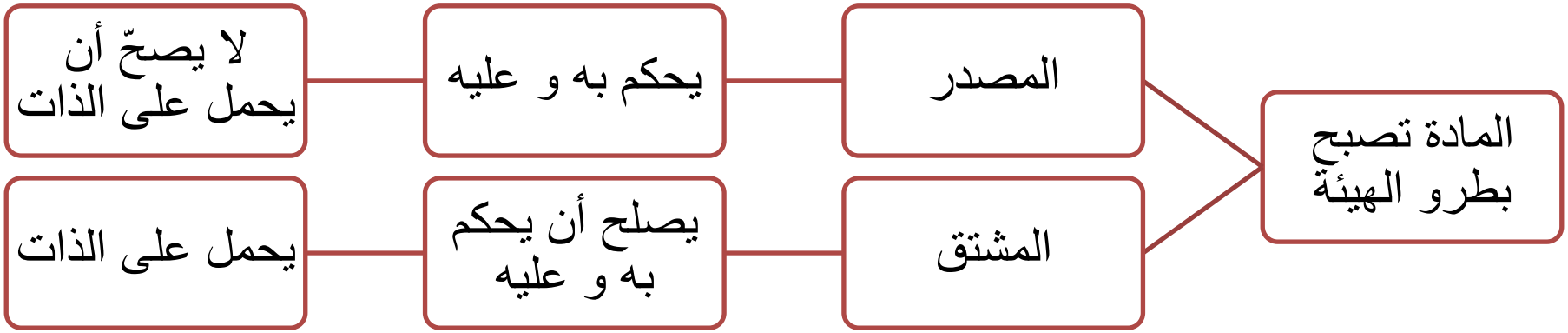

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

- ١- هيئة الفعل
- الجهة الأولى: فى مفاد الفعل على نحو يفسّر الظاهرة المذكورة التى تميّزه عن غيره.
- و فى هذا المجال لا بدَّ من استعراض مجموعة من القناعات الثابتة بوجدان، أو المبرهنة بشىء ممَّا تقدّم، لكى يشخص مدلول الفعل فى ضوء تلك القناعات.

١- هيئة الفعل

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

- و هی کما یلی:
- ١- أنَّنا فی قولنا «ضرب زید» نفهم النسبة الصدوریة القائمة بین الحدث و الفاعل.
- ٢- انَّ هذه النسبة یستحیل أن تکون نسبة تامة وفقاً للمیزان المتقدم لأنَّ موطنها الأصلی هو الخارج فلا تکون فی الذهن إلا تحلیلیة و کلّ نسبة تحلیلیة فهی ناقصة.
- ٣- انَّ الجملة المذکورة تحتوی علی النسبة التامة بلا إشکال.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

- ٤- انَّ الفعل بمفرده و بدون أن تستكمل الجملة الفعلية هيئتها بضمّ الفاعل يكون ناقصاً و لا يصحّ السكوت عليه.
- ٥- انَّ الجملة المذكورة لها مدلول وضعى تصورى محفوظ مع قطع النّظر عن المدلول التصديقى المعبر عنه بقصد الحكاية و فى مرتبة سابقة عليه.
- ٦- أنَّ الفعل لا يصحّ الحكم عليه و إن صحَّ الحكم به، و لا يصحّ حمله على مصداق مدلول المادة خلافاً للمصدر الّذى يصحّ أن يحكم عليه و أنَّ يحمل على مصداق مدلول المادة فيه.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

- و بلحاظ هذه المسلَّمات يبطل ما نقل عن المحقق النائينى (قدس سره) من أنَّ **هيئة الفعل تدلّ على نسبة تامة هى نسبة الحدث إلى فاعله على نحو التحقق**،
- و كذلک ما أفيد من قبل السيد الأستاذ- دام ظلّه- من أنَّ مفاده قصد الحكاية،

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- امّا الأول فلان النسبة الصدورية بين الحدث و فاعله يستحيل أن تكون تامة لكونها تحليلية.
- و كأن المحقق النائينى بإضافته التحقق إلى النسبة أراد أن يجعلها تامة و يميّزها عن النسبة المأخوذة فى هيئة المصدر، بتصوّر أن الفرق بين التامة و الناقصة بذلک.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

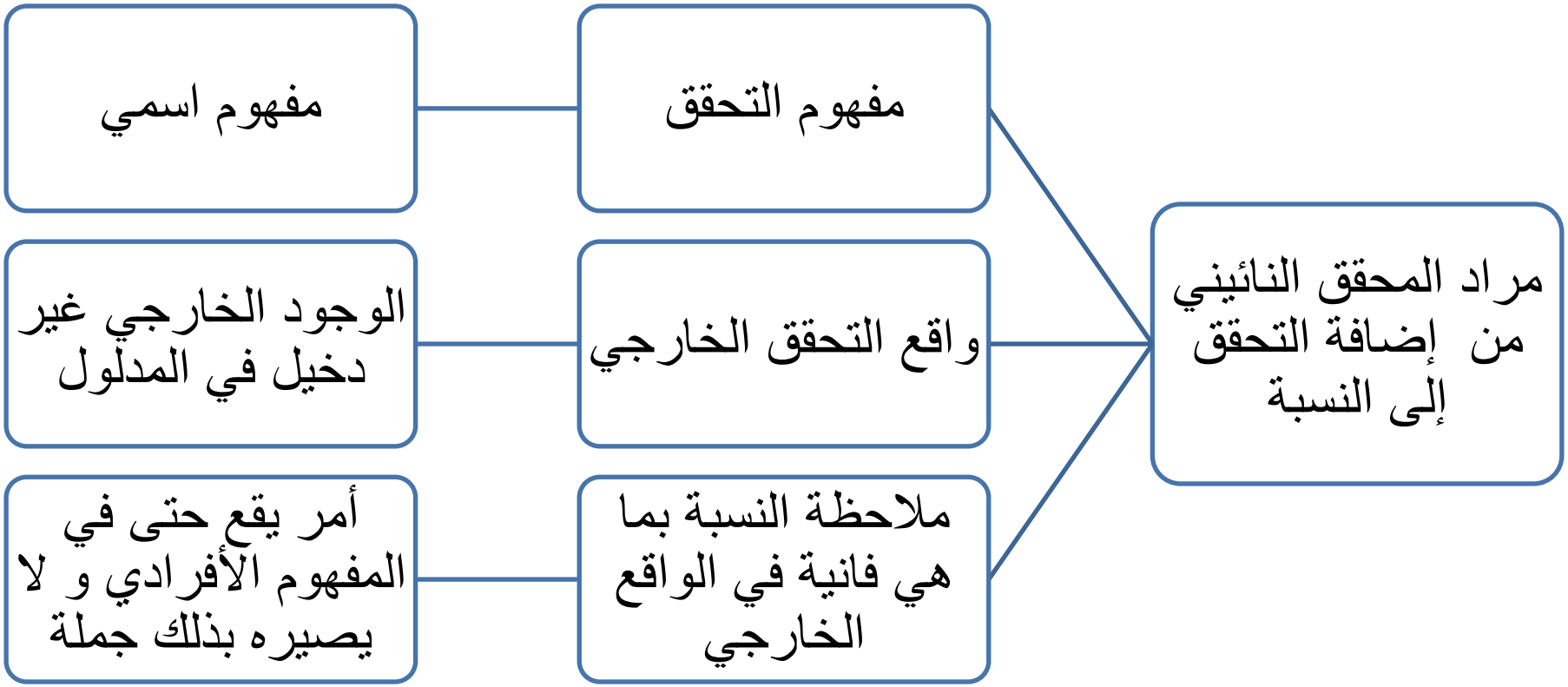

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- مع انَّ هذه الإضافة لا محصل لها فى مقام تتميم النسبة سواءً أريد بها مفهوم التحقق، أو واقع التحقق الخارجي، أو ملاحظة النسبة بما هى فانية فى الواقع الخارجى، أمَّا الأول فلأنَّه مفهوم اسمى و لا معنى لأن تتحول نسبة من النقصان إلى التمامية بمجرّد أن يكون لها طرف اسمى آخر، و امّا الثانى فلوضوح انَّ الوجود الخارجى غير دخيل فى المدلول، و أمَّا الثالث فلأنَّه أمر يقع حتى فى المفهوم الأفرادى و لا يصيره بذلک جملة فملاک تمامية النسبة ليس إلا ما ذكرناه من كونها واقعية فى مقابل التحليلية، نعم النسبة التامة هى النسبة القابلة لأن يحكم عليها بالتحقق لا أنَّها نسبة متضمنة للتحقق.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- و امّا الثانى: فلأنه رجوع إلى المدلول التصديقى مع انَّ الكلام فى المدلول الوضعى و هو تصورى.

١- هيئة الفعل

- و كيف كان، فعلى ضوء المسلمات المذكورة يجب أن نشخص مدلول الفعل، و ذلک بوضع فرضيتين و ملاحظة ما ينجح منهما فـى تفسـير كلّ تلک المسلمات و الانسجام معها.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

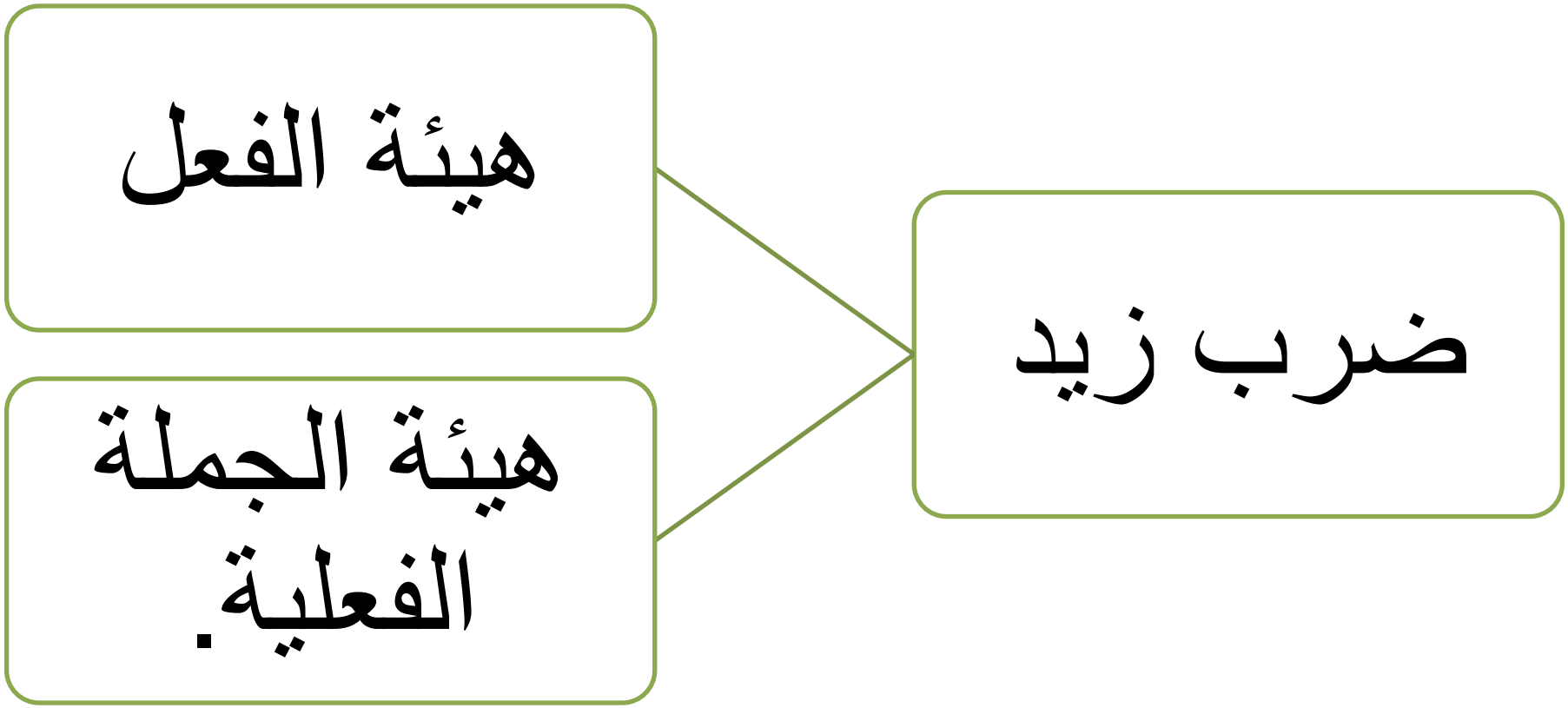

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- الفرضية الأولى: انَّ فى جملة «ضرب زيد» هيئتين:
- إحداهما: هيئة الفعل
- و الثانية هيئة الجملة الفعلية.

١- هيئة الفعل

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- و الأولى تدلّ على النسبة الصدورية الناقصة،
- و الثانية تدلّ على النسبة التصادقية التامة.

١- هيئة الفعل

- و هذا يفسّر لنا النقصان فى الفعل بدون استكمال الجملة لهيئتها. و
- لكن امام هذه الفرضية مشكلة و هى أن النسبة بحاجة إلى طـرفين، و إذا كانت الهيئة فى الفعل دالة على نسبة ناقصة فالمادة تدلّ على أحد طرفيها، و لا يوجد ما يدلّ على طرفها الآخر،
- و أمَّا الفاعل فهو طرف للنسبة التامة لا الناقصة.
-

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- و هذا إشكال لا يرد فيما لو فرض انَّ هيئة الفعل كان مفادها النسبة التامة، لتوفر الدالين على الطرفين فيها.
- و الالتزام بدلالة الهيئة على النسبة الناقصة و أحد الطرفين معاً غريب أيضا، و لازمه انفهام ذات مبهمة من الفعل و **هو خلاف الوجدان**.
- و الإشكال نفسه يرد لو قيل بوضع هيئة المصدر للنسبة الناقصة أيضا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

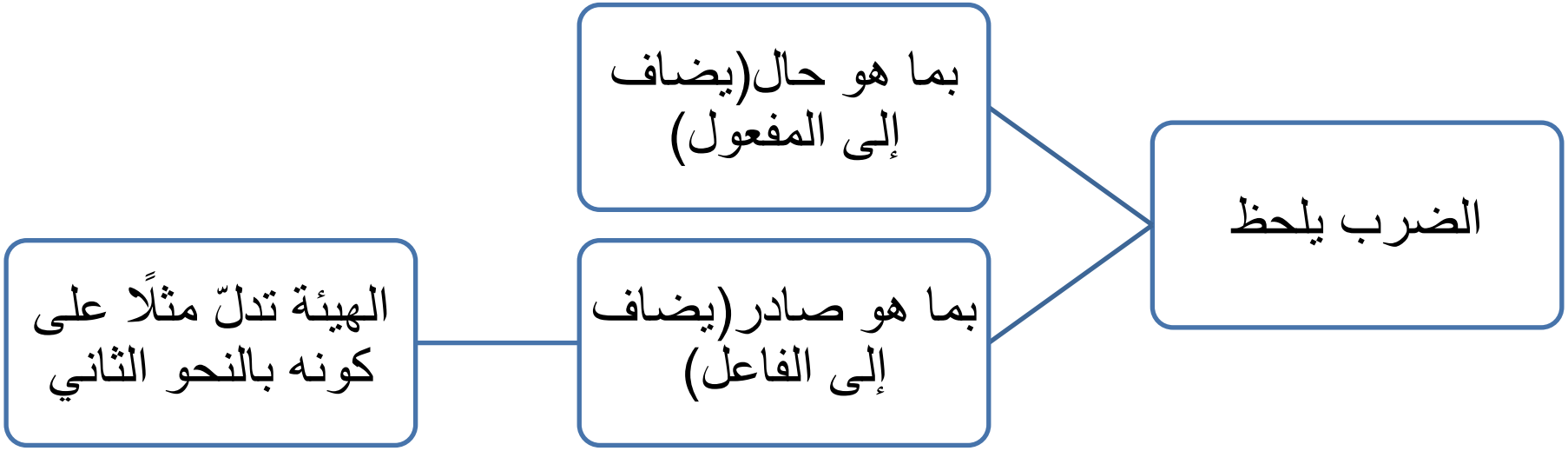

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- و حلّ هذه المشكلة: بأن النسبة التى يفرض دلالة الهيئة عليها ليست بمعنى النسبة المتقومة بطرفين بل بمعنى خصوصية فى الضرب الملحوظ مدلولًا للمادة،
- فانَّ الضرب
- تارة: يلحظ بما هو حال، و هذا هو الضرب الّذى يضاف إلى المفعول.
- و أخرى: يلحظ بما هو صادر، و هذا هو الضرب الّذى يضاف إلى الفاعل، فالهيئة تدلّ مثلًا على كونه بالنحو الثانى.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- و لا يرجع ذلک إلى أخذ نفس مفهوم الصدور أو الحلول فإنَّهما مفهومان اسميان بل أخذ منشأ انتزاعهما الّذى هو حالة مخصوصة فى كيفية لحاظ الضرب و هذه الحالة قائمة بالضرب بنحو قيام المعنى الحرفى بالمعنى الاسمى و ليست نسبة قائمة بين معنيين اسميين لتحتاج إلى طرفين،
- و الشىء نفسه نقوله لحل المشكلة بالنسبة إلى هيئة المصدر أيضا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

- و يمكن أن نجد حالات مماثلة لهذه الظاهرة فى المعانى الحرفيـة أى لمعنى حرفى تتمثل حرفيته فى اندكاكه فى المعنى الاسمى على نحـو يكون الحرف دالًا على خصوصية فى المعنى الاسـمى لا علـى نسـبة بين طرفين،
- و من تلك الحالات **اللام** التى تدخل على الكلمة و تدلّ على التعيين بأقسامه، فان التعيين ليس نسبة بين مفهومين اسميين بل حالة خاصـة بالمدخول.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨